# عُقَد ذنب مستحكمة تُذكي هوس الميليشيات العراقية بالبحث عن شرعية مفقودة

## منتهكو القانون يتدثرون بـ«المقاومة» لتبرير انتهاكه

تحتاج الميليشيات التي توالدت في العراق بشكل فوضوي وامتلكت فائضا من قوّة السلاح وتغلغلّت في مفاصّل الدولة وتمكّنت من الوصول إلىٰ كثير من مواردها، للبحث بشكل مستمر عن شرعية مفقودة تحاول الحصول عليها من خلال إيجاد مبررّات قانونية وشرعية وأخلاقية لوجودها ودورها، لكنها تقع في تناقضات صارخة عندما تنغمس في أنشطة وأفعال مخالفة تماما للقوانين المحلية والدولية على حدّ سواء.

> 모 بغداد – لا تطلق الميليشــيات الشيعية العراقية على نفسها تسمية "المقاومة الإسلامية" عبثا بقدر ما تعكس التسمية ذات الشحنة الأخلاقية والدينية رغبة في اكتساب شرعية ليس من السهل الحصول عليها بسبب ممارسات تلك الميليشيات والأسئلة المطروحة بقوة داخل المجتمع تشان مبرر إنشائها ودورها والسند القانوني الذي يجعلها تستحوذ على جزء كبير مت اختصاصات الدولة والحلول محلِّها في أحيان كثيرة.

ولكنُّ تلك الفصائل التي تتجاوز ارتباطاتُها حدود العراق بحدُّ ذاته إلىٰ إيران المجاورة تقع في تناقض صارخ عندما تجمع بين حمل السلاح واستخدامه خارج نطاق الدولة وبالطريقة التي تراها مناسبة لها وملائمة للمصلحة الأبرانية، ولا تتواني في توجيهه صوب جميع من يخالفها الرأي ويناقض مصالحها من العراقيين أنفسهم من محتجّين ونشطاء سياسيين وإعلامين وغيرهم، وبين التظاهر بالدخول تحت مظلّه القانون ومحاولة إيجاد تفسيرات مطاطة له، بل ادّعاء السهر على حمايته وتطبيقه.

من المألوف أن يُرى قادة الميليشيات وهم يناقشون في المنابر الإعلامية مفاهيم مرتبطة بقوانين النزاعات المسلحة

وعندما كانت الحرب ضد تنظيم داعش، والتي شهدها العراق بين سنتي 2014 و2017، تتَّجه نحو الحسم وكانت قد شاركت فيها الميليشيات بفاعلية ضمن هيكل تأسّس على عجل استنادا إلى فتوى دينيــة من المرجـع الشــيعي الأعلىٰ علي السيستاني وأطلقت عليه تسمية الحشد الشعبى، برزت لدى كبار قادة الميليشيات الشبيعية وعدد من السياسيين المدافعين عن تلك المبليشيات فكرة ضمَّ الحشيد إلى القوات النظامية العراقية وذلك بهدف إيجاد مظلـة قانونية له ومنحه شـرعية لأجلها والمتمثِّلة في حرب داعش.

لم يجعل الميليشيات تتخلَّى عن ولائها لقادتها الحقيقيين وتدخل تحت سلطة الدولسة وتأتمس بأوامس القيسادة العليا لقو اتها المسلّحة، بقدر ما استخدمت وضعها الجديد في المزيد من التغوّل وانتهاك قوانين الدولة ومضاعفة ضغوطها على المجتمع وتوسيع دائرة نشاطها لتشمل الانخراط في حماية النظام عندما استدعى الأمر ذلك واشتد الغضب الشعبى من فشله وفساده وتحوّل إلى انتفاضة عارمة في وجهه.

كما أسندت المللشيات لنفسها مهمة مقاومة" الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي العراقية، والأميركي تحديدا على اعتبار أنّ الولايات المتّحدة هي العدوّ الأول في نظر إيران المشَّغلة الأصليَّة لتلك

وبالنظر إلى أنّ تلك القوات مدعوة رسميا من قبل الدولة العراقية للمساعدة في مواجهة تنظيم داعش وإعادة بناء القوات العراقية التي كادت تنهار أمام زحف التنظيم، فقد اصطدمت الميليشيات التي تقول إنها جزء من نسيج القوات النظامية بإشكال قانوني جعلها تحوّل حزءا من جهدها نحو إيجاد مسوّغات لتجاوز هذا التناقض والقفز عليه.

#### حرب أخرى

أصبح من المألوف أن يُرى قادة المللشيات وأشتخاص موالون لهم وهم يناقشون في المنابر الإعلامية العراقية مفاهيم مرتبطة بقوانين النزاع المسلح. ونشسر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تحليلا عن "العلاقة المتوترة" بين

العراقية المدعومة من إيران والتي تطلق علىٰ نفسها اسم "المقاومة الإسلامية" مخالفات قانونية ترتقي إلى مستوى جرائم. فالجماعات التابعة لها غالبا ما تقوم باستهداف الصحافيين والمتظاهرين وقتلهم وأصبحت السجون السرية التي تديرها الميليشيات مصدر قلق للنشطاء وجماعات حقوق الإنسان والأمم المتحدة.

الميليشسيات العراقية والقانون انطلاقا من سؤال: أليست الممارسات التي تأتيها

تلك الملسبات كافسة لتحعلها خارجة

وحاء في التحليل الذي كتبه ثلاثة

من خبراء المعهد هم كريسبين سميث وحمدي مالك ومايكل نايتس أنّه لم

يعد من المستغرب أن ترتكب الميليشيات

عن القانون العراقي والدولي.

و. كما انخرطت تلك الفصائل الطائفية في حملة تم فيها استخدام قذائف وصواريخ استمرت لسنوات واستهدفت قوات التحالف الدولي العاملة في العراق بقيادة الولايات المتحدة وهي موجودة هناك بناء على دعوة من الحكومة العراقية، ما أسفر عن مقتل جنود من قـوات التحالـف ومدنيـين محليين وإصابتهم. وفي الأونــة الأخيرة، لجأت العناصر التابعة للميليشيات إلى قصف شاحنات مدنية يقودها مدنيون عراقيون، لكن يُزعم أنها تحمـل الإمدادات والعتاد

إلىٰ قواعد التحالف.

ولا يقتصر الأمر على العنف فحسب بل تجني الميليشيات أيضا دخلا من مجموعة من المصادر والأنشطة التجارية غير المشروعة، بينما تسمح سيطرتها المتزايدة على مؤسسات الدولة العراقية باستغلال عائدات نقاط التفتيش ومراقبــة الحدود وعــدّة مشـــاريع تدار خارج نطاق القانون. وهي باختصار لا تحترم القانون العراقي أو الأنظمة التي تحكم القوات المسلحة العراقية وموظفى الحكومة أو أي قانون دولي.

ويضاعف التورط واسع النطاق في الجريمة بمختلف أنواعها هوس الميليشيات بالبحث عن غطاء قانوني، و لذلك تُخصص تلك الفصائل المدعومة من إيران، وبعضها مصنّف من قبل الولايات المتحدة منظمات إرهابية، الكثير من الوقت والجهود لنشر اهتمامها بالقانون ودورها كمدافعة عنه.

وكثيرا ما يشــكّل الق نقاط بحث ونقاش لدى الميليشيات العراقية وقادتها وقنواتها الدعائية. وتشمل المواضيع التي غالبا ما تجري مناقشتها مفاهيم مرتبطة بقانون النزاعات المسلحة لاسيما ما يتعلق ب "شرعية" استهداف القوات الأميركية، والوضع القانوني للميليشيات نفسها باعتبارها فرعا رسميا من القوات المسلحة العراقية بحكم انتمائها إلى الحشد الشعبي.

ولا يخلو اهتمام الميليشيات بالقانون من وعي وتبصّر إذ تتوقّع تلك الفصائل أن يشــنَّ عليها خصومها حربا قانونية تنتقص من "شــرعية" وجودها ونشــاطها، ولذلك تحــاول أن تكون هي المبادرة بشكن تلك الحرب لتشويه سمعة هؤلاء الخصوم خصوصا إذا كانوا أقوى منها على غرار الولايات المتّحدة على

كذلك تحتاج الميليشيات إلى غطاء قانونى لتبرير سيطرتها على الدولة العراقية واقامتها نوعا من حَوْكَمَة الظل للسيطرة على الموارد البشرية

والمادية. وهي تستفيد في ذلك من درس تطبيقي بليغ تستمده من ميليشيا حزب الله في لبنان. ولكن لتحقيق هذا الهدف تحتاج الميليشيات إلىٰ الشرعية والدعم الشىعبى. ويبدو أنّ المزاج الشعبى السائد يظهر أنّ الدعم

محدود، ولذلك يتمّ

اللجوء إلىٰ تكثيف

الدعاية حول الالتزام بالقانون رغم أن الواقع بظهر عكس ذلك تماما.

وتسوق الميليشيات لصورتها على أنها مدافعة عن السيادة العراقية من جهة، بينما تتوّجه للمجتمع السُّيعي العراقي من خلال عرض نفسها كقائمة على تنفيذ النسخة العراقية من ولاية الفقيه المطبّقة في إيران.

### فوّهات البنادق ومنابر القضاء

يعتبر الدور المركزي الذي لعبته الميليشيات علئ أرض المعركة ضد تنظيم داعش عاملا أساسيا لتحديد الصورة التى تنحتها لنفسها كمدافعة عن القانون العراقي وساهرة على تطبيقه وليست منتهكة له ومدمرة لسيادته، وذلك على الرغم من الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها على أرض الواقع بشكل يومي ومتكرّر.

وعلى هذا الأساس يجرى تنظيم مؤتمرات قانونية في العراق لـ"التوعية" بالموقف القانوني للميليشيات وشسرح "فكرها" في المجــّال القانوني للجمهور. بة احتكام المليث

قيس الخزعلى المتورط في

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حريص على التذكير بأن الشرائع السماوية والقوانين الدولية تجيز للشعوب مقاومة الاحتلال



في أبسط المواقف، فإنّ قادة تلك الفصائل لا يترددون في تهديد معارضيهم مرارا وتكرارا بتطبيق القانون ضدهم

ومقاضاتهم أمام المحاكم. ويلحظ تقرير معهد واشتنطن تركيز

العدد المتزايد من المؤتمرات القانونية التي تنظمها الميليشيات والفروع التابعة على القضايا المتعلقة بـ مقاومة " الولايــات المتحدة والتحالف الذي تقوده. وتتعلق الموضوعات الشائعة بعدم شرعية الضربة الجويسة الأميركية في يناير 2020 التي أسفرت عن مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني والقائد الميداني للتُشَدُّ الشعبي أبومهدي المهندس. وفي ينايـر 2021 وكجـزء من إحيـاء الذكرى السنوية لذلك الهجوم استضاف الحشد عددا من الندوات القانونية تحت عناوين مثل "انتهاك سيادة العراق" و"اغتيال القادة" أشرف عليها الطاقم القانوني للميليشيات وحضرها أساتذة عراقيون في القانون الدولي. كما تعقد اللشيات احتماعات

منتظمة علئ منصات التواصل الاجتماعي مثل تلغرام يقوم خلالها عدد محدود من القانونيــة في مظهر لمــدى أهمية الحرب القانونية في تحقيق أهداف الميليشيات. وفي مارس الماضي أعلنت قناة صابريت نيوز التابعة لميليشيا حزب الله العراق عن تشكيل فريق "مُجالد القانوني". وجاء في الإعلان "من منطلق إيماننا ورهاننا على شبجاعة القضاء العراقي وأمانته، يطلق فريق صابرين نيوز بالاشتراك مع مجموعة من المحامين العراقيين المتطوعين فرييق مُجاليد القانوني لمقاضاة الجهات الإعلامية والسياسية التى اتهمت الحشد الشعبى المقدس وفصائل المقاومة بمجزرة البو دور في محافظة صلاح الدين".

وحدثت المجرزة المذكورة في وقت سابق هذا العام في المنطقة الواقعة قرب تكريت مركز محافظة صلاح الدين شمالى بغداد وراح ضحيّتها ثمانية أشــخاص ستة منهم من نفس العائلة. واتهم سكان محلّيون ميليشيات الحشد الموجودة في المنطقـة وقالوا إنّ العملية نفذت في إطار عملية انتقام وترهيب للسكان المطالبين برحيل الحشد عن منطقتهم وإسناد مهمّة تأمينها لقوات الجيش والشرطة.

ويلجوء المبلشيات لاستخدام القانون ضدّ خصومها فإنّ صاحب أيّ صوت ناقد أو معارض للميليشيات أو مشبهّر بجرائمها يغدو في ورطة حقيقية، فهو إذا لم يخضع

لسطوة

سلاحها ويتعرّض لأذاها، فإنّه سيتعرّض لـ"المساءلة" القانونية أمام قضاء لا يسلم من الخضوع للولاءات والتكيّف معها، وفى أقل الحالات يتجنّب القائمون عليه إثارة المبليشيات خوفا من انتقامها الذي جرّبته فئات اجتماعية كثيرة من حقوقيين ونشطاء سياسيين وصحافيين، بل حتى

المراق 13 <u>شرا</u>ن الم

رجال جيش وشرطة. وبعيدا عن خصوماتها ضد المجتمع العراقي تشمل الميليشيات الولايات المتحدة الخصم اللهدود لحليفتها إبران بمعركتها القانونية الممهدة لاستهداف مصالحها داخل الأراضي العراقية.

#### رداء المقاومة الفضفاض

هنا تحديدا تأتى فاعلية تسمية الميليشيات بـ "المقاومة"، حيث يتمّ بصورة موسسعة الترويج لاستهداف تلك المصالح والأهداف العسكرية والديلوماسية بموجب القانون العراقي والدولي. وعلى سبيل المثال غالبا ما يلقي قيس الخزعلي الزعيم الميليشياوي البارز والمصنف على لائحة الإرهاب من قبل وزارة الخزانة جسيمة لحقوق الإنسان خطّابات يذكّر فيها بأن "جميع الشرائع السماوية وقوانين الأمم المتحدة تجيز لأيّ شعب من الشعوب إذا تعرض لاحتلال أن يحمل السلاح ويقاوم المحتل".

وتمرزج مثل هذه التصريحات بين عناصر من قانون النزاعات المسلحة وبين مفاهيم النضال من أجل تقرير المصير وقانون الحــرب. ولتعزيــز موقفها غالبا ما تستشهد الميليشيات العراقية بعملية التصويت في مجلس النواب في الخامس من يناير 2020 حين أيّد النواب الشبيعة طرد القوات الأميركية من البلاد. لكنّ القرار الذي تم التصويت عليه لم يكن ملزما للسلطة التنفيذية. وتواصل القوات الأمدركية وقوات التحالف الدولي ضد داعش العمل على الأراضى العراقية بناء علىٰ دعوة من الحكومة العراقية. ومع ذلك بساعد نشير الاعتقاد بان التحالف هو قوة احتلال في خلق مبرر للميليشيات لاستهداف القوات الأميركية.

لكنّ الصرج والجاجة إلى التبرير يكونان أكبر عندما يتعلق الأمر باستهداف الميليشيات لمقرّ السفارة الأميركية في بغداد. وقد اعترفت بعض المبليشيات علناً بأنه ليس بإمكانها استهداف السفارة، لكن فصائل أخرى لها رأي مختلف إذ ترى عصائب أهل الحق على سبيل المثال أن السفارة هي قاعدة عسكرية تؤدي مهمــة عسـكرية، وبالتالي يمكن مهاجمتها. وقد استهدفت المطيشكيات السفارة بالفعل في مناسبات مختلفة خلال العام الماضي واسـتخدمت في ذلك حيلة بسيطة تتمثّلً

في نسبة الهجمات إلى فصائل غير

معروفة من قبل وهي في حقيقتها ليست سوى واجهات للميليشيات الكسرة تستخدمها للإفلات من المحاسبة وتجنّب الحرج القانوني. وينطبق أسلوب تصنيف منشات مدنية كأهداف عسكرية لتبرير استهدافها من قبل الميليشيات على مطاري بغداد وأربيل فالأول يشار إليه عادة باسم قاعدة فكتوري. وقد سقطت على المطارين صواريخ وقذائف عدّة مرات وطالت مباني مدنية داخلهما وفي محيطهما. ويكشــفّ تعمّد تعريف الأهداف ذات المهام المدنية كأهداف عسكرية إدراكا لمبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية الذي ينص

إلى جانب القانون وفوقه

عليه قانون النزاع المسلح على النحو المنصوص عليه في المادتين الـ48 والـ52 ثانيا من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف التي وقّع عليها العراق. وربما لاتأخذ الميليشيات في الحسبان اللغة القانونية الدقيقة للمعاهدات، لكنها تعلم على الأرجح أن انتهاك هذا المبدأ

غير أنّ لعية مسايرة القوانين

الأساسي علنا قد يضعها في حرج.

ومحاولة التكيّف معها لا تحجب حقيقة لميليشسيات تتورّط في جرائـم أثناء ممارستها ما تسميه "مقاومة" فصواريخ الميليشيات وعبواتها الناسفة التي تقول إنها تستهدف بها أهدافا عسكرية مشروعة كثيرا ما توقع قتلي في صفوف المدنيين وتلحق أضرارا بممتلكاتهم. ففي يوليو الماضى سقط صاروخ على منزل في بغداد ما أدى إلى إصابة طفل. وفي سبتمبر أدى صاروخ استهدف القوات الأميركية في مطار بغداد إلى مقتل امرأتين وخمسة أطفال في منزل مجاور. وفي نوفمبر قتل طفل وأصيب خمسة مدنيين بصواريخ استهدفت السفارة الأميركية. وأثناء هجوم الميليشيات على القاعدة الأميركية في أربيل في فبرايس الماضي أخطأت جميع الصواريخ الأربع عشرة التي تم إطلاقها أهدافها بدرجة كبيرة باستثناء صاروخين، وسقطت على مناطق مدنية في المدينة وقتلت مدنيا واحدا. وفي كل حالة من هذه الحالات سارعت القنوات الدعائية للميليشيات إلىٰ نسبة الإصابات إلىٰ الإجراءات الدفاعية الأميركية علىٰ غرار الأنظمة المضادة للصواريخ. وفي الوقت الذي تتفاخر فيه الميليشيات وشبيكاتها الدعائية عموما بالهجمات الصاروخية، إلَّا أن أيّ جهة لا تتبني أحيانا العدد الكبير من هذه الهجمات التي تتسبب بوقوع إصابات مدنية أو يتم إنكارها باعتبار أنها "نُسبت إليها بشكل مضلل". وعند أخذها مجتمعة، . فإن ذلك يكشف عن وجود توتر معقد في استراتيجية الميليشيات: فمن ناحية، تشعر بالحاجة إلى مواصلة الضغط على الولايات المتحدة، ومن ناحية ثانية هي تخشى في الوقت نفسه رد الفعل الشعبي العنيف الذي ينتج عن قتل المدنيين.